

### التطورات في مجال النفط والطاقة

#### نظرة عامة

شهد عام 2010 حالة من التوازن في سوق النفط العالمية تميزت باتجاه أسعار النفط مجدداً نحو الارتفاع مع الاستقرار النسبي بالمقارنة مع التقلبات الحادة التي اتسمت بها حركة أسعار النفط خلال العامين السابقين. وقد كان للدول العربية المنتجة للنفط، من خلال منظمة أوبك، دور حيوي في استقرار السوق. هذا بالإضافة إلى عوامل متعددة أخرى أثرت على الأسعار بشكل متفاوت من أهمها الانتعاش الاقتصادي العالمي وأسعار صرف الدولار والتطورات في أسواق المال والأسهم العالمية والفائض في الطاقة الإنتاجية من النفط الخام والفائض في طاقة المصافي والقدرات التكريرية ومستويات المخزون النفطي العالمية.

كما تحققت خلال عام 2010 زيادة طفيفة في الاحتياطيات المؤكدة من النفط والغاز الطبيعي في العالم وعودة النمو لكل من الإمدادات والطلب على النفط ليرتفع إجمالي الإمدادات النفطية العالمية (نفط ومكثفات وسوائل الغاز الطبيعي) بحدود 2 مليون ب/ي و ليصل إلى 86.2 مليون ب/ي. وقد ارتفع الطلب العالمي على النفط بأكثر من 1.6 مليون ب/ي، وهي مستويات متقاربة مع مستوى الإمدادات خلال العام. وحققت الدول العربية خلال العام 56 اكتشافاً نفطياً و 42 اكتشافاً غازياً، وظلت الدول العربية مستحوذة على نحو 57.5 في المائة من تقديرات الاحتياطي المؤكد من النفط و 29.1 في المائة من احتياطيات الغاز الطبيعي. وظل إنتاج الدول العربية من النفط الخام يشكل نسبة 29.4 في المائة من إجمالي الإنتاج العالمي، كما ارتفعت حصة الدول العربية من كميات الغاز المسوق لتشكل 14.6 في المائة من الإجمالي العالمي.

وارتفع استهلاك الطاقة في الدول العربية عام 2010 بمعدل 2.9 في المائة ليصل 10.8 مليون ب م ن ي، وظل النفط والغاز الطبيعي المصدرين الأساسيين اللذين تعتمد عليهما الدول العربية لتغطية متطلباتها من الطاقة، حيث شكلت حصتهما معاً 98.3 في المائة من إجمالي المصادر. وقد شهدت المعدلات السنوية لأسعار نفوط التصدير الرئيسية في الدول العربية ارتفاعاً في مستوياتها خلال عام 2010 بنسب متفاوتة تراوحت بين 25 في المائة و 29 في المائة، مما أدى إلى زيادة ملحوظة في قيمة الصادرات النفطية في الدول العربية.

## الوضع العام للاستكشاف والاحتياطيات

صاحب بداية الانتعاش الاقتصادي في أعقاب الأزمة المالية العالمية استقراراً نسبياً لأسعار النفط، مما ساهم في تعزيز الثقة بالأسواق واستمرار العمليات الاستكشافية في مناطق العالم المختلفة وبدرجات متفاوتة من منطقة إلى أخرى. وبلغ عدد الفرق الزلزالية العاملة في المسح الزلزالي في العالم 361 فرقة/شهر خلال عام 2010 وهو نفس العدد في العام السابق. وبالرغم من الانخفاض الذي تعاني منه بعض دول العالم في احتياطياتها بسبب ظاهرة النضوب الطبيعي لمكامنها النفطية والغازية، فقد فاقت الاكتشافات الجديدة الكميات المنتجة من النفط والغاز الطبيعي خلال العام في العالم.

### النشاط الاستكشافي والتطويري

شهدت الصناعة البترولية في الدول العربية نشاطاً ملموساً في عام 2010 يعتبر استمراراً للانتعاش الذي بدأ في أواخر عام 2009، ففي الإمارات، انطلقت أعمال حفر استكشافية في امتياز الشارقة البري المسمى "المدام - النذ" الذي تقوم به شركة نفط الهلال بالتعاون مع شركة روز نفط الروسية. وفي تونس، منحت شركة غلف ساندس بتروليوم حق امتياز التنقيب في المغمورة قبالة السواحل التونسية، إضافة إلى امتياز واقع إلى الجنوب من سواحل صقلية. وفي الجزائر، باشرت شركة غاز بروم الروسية أعمال التنقيب في منطقة ترخيص "الأصيل". وفي السعودية، تم توقيع عقد مع شركة جي إي إنرجي تقوم بموجبه الشركة بتجهيز معدات تساهم في تطوير إنتاج النفط في حقل شيبية. وفي سورية، تم الإعلان عن جولة عروض عالمية لاستكشاف وتطوير وإنتاج النفط من ثمانية مواقع استناداً إلى عقود المشاركة بالإنتاج. وفي العراق، تم إرساء عروض تطوير ثلاثة حقول غازية (عكاز والمنصورية والسبيبة) والتي يقدر مجموع احتياطياتها بحدود 11.2 تريليون قدم مكعب. كما أعلن عن انطلاق مشروع يرمي إلى بناء أربع منصات تحميل عائمة لزيادة الطاقة التصديرية النفطية بهدف مواجهة الزيادة المتوقعة في إنتاج النفط العراقي. وفي الكويت، تم التوقيع مع شركة شل على عقد تقوم الشركة بموجبه بتقديم الدعم الفني لتطوير حقول الغاز المكتشفة في شمال البلاد. وفي مصر، تم التوقيع على اتفاقيتين مع شركة اباتشي الأمريكية للتنقيب عن البترول واستغلاله في منطقة الصحراء الغربية باستثمارات قدرت بحوالي 55 مليون دولار. وفي السودان، تم منح أربعة عقود بقيمة 166.5 مليون دولار لتكريب 11 حفارة جديدة في منطقة حوض ميلوت بجنوب شرق البلاد في إطار خطة تستهدف زيادة الإنتاجية للنفط.

وتم الاهتمام بتطبيقات الاستخلاص البترولي المحسن<sup>(1)</sup> ضمن أولويات بعض الدول الساعية إلى تطوير الاحتياطيات والطاقت الإنتاجية، وبرزت من بين الدول العربية في هذا المجال كل من الإمارات والسعودية وعمان. كما حظيت المصادر الهيدروكربونية غير التقليدية باهتمام بعض الدول العربية بهدف تطوير تلك المصادر ومن أهمها السجيل النفطي<sup>(2)</sup> في كل من الأردن وسورية والمغرب.

(1) الاستخلاص البترولي المحسن يشتمل على تطبيقات تساهم في استخلاص كميات إضافية من النفط بعد استخدام طرق الإنتاج الأولى عن طريق رفع معامل الاستخلاص في الحقل أو المكن.

(2) السجيل النفطي عبارة عن صخور رسوبية تحتوي على مواد بتيومينية (هيدروكربونية) صلبة تدعى "كيروجين" تطلق عند تعرضها للتسخين تحت درجات الحرارة العالية وفترات طويلة من الزمن سوائل هيدروكربونية شبيهة بالنفط الخام.

أما فيما يخص نشاط الحفر الاستكشافي والتطويري فبعد الانخفاض الحاد في نشاط الحفر في عام 2009، تزايد المتوسط السنوي لعدد الحفارات في العالم بحدود 30 في المائة خلال عام 2010، وإن كان العدد مازال يقل عن معدلات عام 2008. كما لوحظ ارتفاع عدد الحفارات التي تعمل على حفر آبار عميقة على المستوى العالمي، وهذا يعكس التوجه نحو استكشاف النفط الذي يمكن وصفه بالنفط الصعب.

وتشير التقديرات الأولية إلى أنه خلال عام 2010 تم تحقيق 215 اكتشافاً جديداً على المستوى العالمي، منها 123 اكتشافاً للنفط و92 اكتشافاً للغاز الطبيعي. ومن ضمن تلك الاكتشافات 98 اكتشافاً جديداً في الدول العربية، منها 56 اكتشافاً للنفط و42 اكتشافاً للغاز الطبيعي، الملحق رقم (1/5).

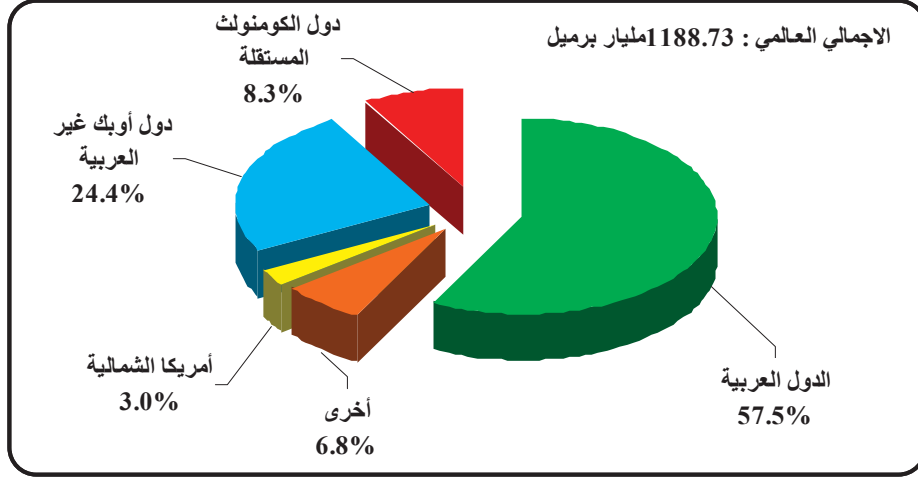
ومن الأمثلة على تلك الاكتشافات الجديدة، الاكتشاف النفطي في شرقي حقل راشد "الجيلية" في الإمارات، واكتشافين للغاز الطبيعي والمنتكثفات في قاطع "نوارة" في تونس، واكتشاف للغاز الطبيعي في حقل الجلاميد في السعودية، واكتشافين جديدين للنفط والغاز الطبيعي في "رشيد" و "أبو خشب" في القاطع 24 في سورية، واكتشاف للنفط وآخر للغاز الطبيعي في منطقة كردستان في العراق، واكتشاف للغاز الطبيعي في حوض غدامس وستة اكتشافات للنفط في مناطق مختلفة في ليبيا. وتم الإعلان رسمياً في مصر عن تحقيق ثلاثة وستون اكتشافاً جديداً تنوعت بين النفط والغاز الطبيعي والمنتكثفات، وفي عمان تم تحقيق اكتشاف كبير للنفط واكتشافين للغاز الطبيعي، وفي المغرب تحقق اكتشاف جديد للغاز الطبيعي في حوض الرباط.

#### الاحتياطيات

ارتفعت تقديرات الاحتياطي المؤكد من النفط على الصعيد العالمي، بشكل طفيف في نهاية عام 2010، لتصل إلى 1188.7 مليار برميل، أي بنسبة زيادة لم تتجاوز 0.3 في المائة بالمقارنة مع مستويات العام السابق. وبالنسبة للدول العربية ارتفعت تقديرات الاحتياطي المؤكد من النفط الخام لعام 2010 بشكل طفيف جداً، حيث حافظت جميع الدول على مستويات احتياطياتها السابقة، باستثناء مصر التي استطاعت إضافة حوالي 60 مليون برميل إلى احتياطياتها.

الجدير بالذكر أن نسبة 91.5 في المائة من الاحتياطيات المؤكدة من النفط الخام في الدول العربية والبالغة 683.7 مليار برميل لعام 2010 تركزت في خمس دول، وهي السعودية التي استأثرت بحصة 38.7 في المائة من إجمالي احتياطيات الدول العربية، والعراق بنسبة 16.8 في المائة، والكويت بنسبة 14.9 في المائة، والإمارات بنسبة 14.3 في المائة، وليبيا بنسبة 6.8 في المائة. وقد شكلت احتياطيات الدول العربية نسبة 57.5 في المائة من الاحتياطي العالمي من النفط الخام، الملحق (2/5) والشكل (1).

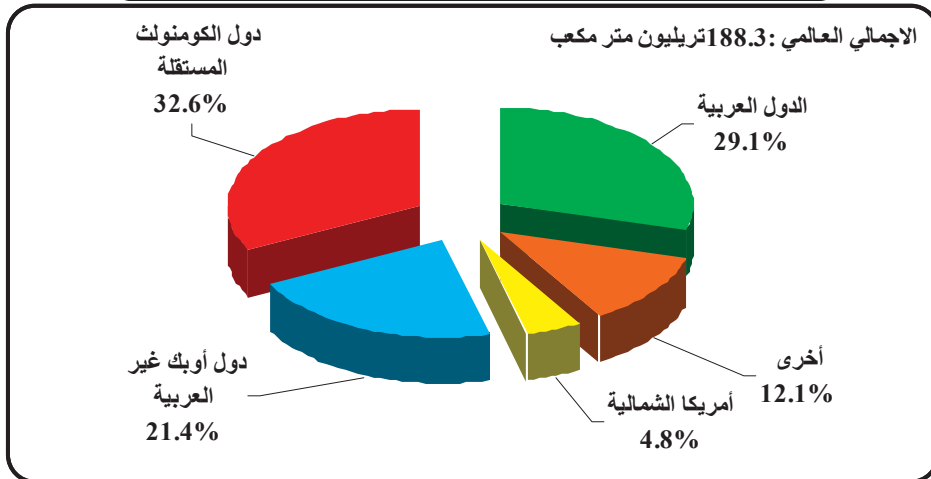
الشكل (1) : احتياطات النفط الخام العالمية وفق المجموعات الدولية في نهاية عام 2010



المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترو، تقرير الأمين العام السنوي، 2010.

كما حافظت احتياطات الغاز الطبيعي عالمياً عند نهاية عام 2010 على مستويات مقاربة لمستوياتها المسجلة خلال العام السابق وبحدود 188270 مليار متر مكعب. أما فيما يتعلق باحتياطات الغاز الطبيعي في الدول العربية، فقد ارتفعت بحوالي 280 مليار متر مكعب عن احتياطات عام 2009، أي بنسبة 0.5 في المائة لتصل إلى 54.8 تريليون متر مكعب في عام 2010. وقد حافظت جميع الدول العربية على مستوياتها السابقة من احتياطات الغاز الطبيعي في نهاية عام 2010، باستثناء مصر التي ساهمت الاكتشافات الجديدة في رفع احتياطاتها بواقع 12.8 في المائة خلال عام 2010. وقد ساهمت الدول العربية مجتمعة بحصة 29.1 في المائة من الاحتياطات العالمية، الملحق (3/5) والشكل (2).

الشكل (2) : الاحتياطات العالمية من الغاز الطبيعي وفق المجموعات الدولية في نهاية عام 2010



المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترو، تقرير الأمين العام السنوي، 2010.

ومن ناحية أخرى، حافظت تقديرات احتياطي العالم المؤكدة من الفحم الحجري لعام 2010 على نفس مستويات عام 2009 حيث بلغت 826 مليار طن. ولم تحدث في الدول العربية تطورات تذكر في مجال صناعة الفحم واستخراجه الذي ينحصر حالياً في منجم المغارة - شبه جزيرة سيناء في مصر.

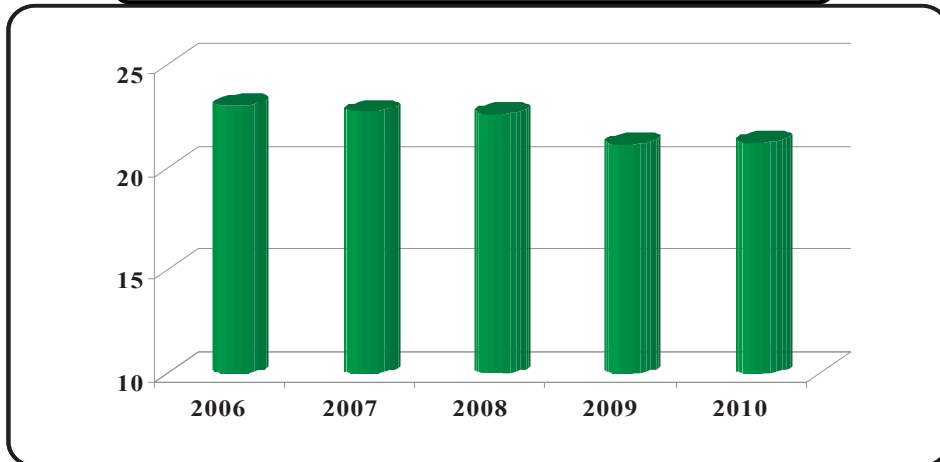
## الإنتاج من الطاقة

بلغ إجمالي الإنتاج العالمي من النفط الخام وسوائل الغاز الطبيعي والنفوط غير التقليدية 86.2 مليون برميل/يوم خلال عام 2010، مشكلاً زيادة قدرها 2.1 مليون برميل/يوم بنسبة 2.5 في المائة مقارنة مع عام 2009. وقد وصل الإنتاج من مجموعة الدول المنتجة من خارج أوبك حوالي 52.2 مليون ب/ي خلال عام 2010 بنسبة زيادة قدرها 2.2 في المائة عن العام السابق، وممتلئة حوالي 60.6 في المائة من الإجمالي العالمي. أما إنتاج دول منظمة أوبك، فقد بلغ 34.0 مليون ب/ي، وهو مستوى مرتفع بنحو 1 مليون ب/ي عن عام 2009. وانخفضت كميات الغاز الطبيعي المسوقة عالمياً بنحو 2.4 في المائة لتصل إلى حوالي 3 ترليون قدم مكعب في عام 2009. أما مصادر الطاقة الأخرى، فقد ارتفع الإنتاج العالمي من الفحم ليصل إلى حوالي 3409 مليون طن مكافئ نفط خلال عام 2009. وانخفض الإنتاج في الطاقة النووية بنسبة 1.3 في المائة ليصل 610.5 مليون طن مكافئ نفط في عام 2009. أما إنتاج الطاقة في المصادر المائية فقد مثلت ما يزيد عن 6 في المائة من إجمالي الإنتاج من المصادر الرئيسية للطاقة.

## النفط الخام

بلغ الإنتاج العالمي من النفط الخام 72.1 مليون ب/ي في عام 2010، كما وصل معدل إنتاج الدول العربية مجتمعة من النفط الخام إلى حوالي 21.2 مليون برميل/يوم خلال العام نفسه، بزيادة قدرها 100 ألف برميل/يوم تقريباً عن عام 2009 وتمثل 0.5 في المائة. وساهمت الدول العربية مجتمعة بنسبة 29.4 في المائة من إجمالي إنتاج العالم من النفط الخام في عام 2010 مقابل 29.8 في المائة في عام 2009، الملحق (4/5) والشكل (3).

الشكل (3) : تطور إنتاج النفط الخام في الدول العربية، 2010-2006  
(مليون ب/ي)



المصدر: منظمة أوبك، تقرير الأمين العام السنوي، 2010.

وعلى مستوى الدول العربية فرادى، ارتفع إنتاج النفط في عدد من الدول وانخفض في بعضها الآخر خلال عام 2010. فقد ارتفع إنتاج النفط بالإمارات من حوالي 2242 ألف برميل/يوم في عام 2009 إلى 2304 ألف برميل/يوم في عام 2010 أي بنسبة زيادة 2.8 في المائة. وارتفع إنتاج النفط في سورية من 375 ألف برميل/يوم في عام 2009 إلى 387 ألف برميل/يوم خلال الفترة نفسها، أي بنسبة زيادة 3.2 في المائة، وفي العراق من 2336 ألف برميل/يوم إلى 2340 ألف برميل/يوم أي بنسبة 0.2 في المائة، كما ارتفع إنتاج الكويت من حوالي 2262 ألف برميل/يوم إلى حوالي 2311 ألف برميل/يوم أي بنسبة 2.2 في المائة، وفي ليبيا ارتفع الإنتاج من حوالي 1474 ألف برميل/يوم إلى حوالي 1487 ألف برميل/يوم أي بنسبة 0.9 في المائة، وفي السودان ارتفع إنتاج النفط من 475 ألف برميل/يوم إلى 480 ألف برميل/يوم أي بنسبة 1.0 في المائة، وفي عمان ارتفع الإنتاج من 712 ألف برميل/يوم إلى 755 ألف برميل/يوم أي بنسبة 6 في المائة.

وفي المقابل تراجع إنتاج البحرين إلى 181 ألف برميل/يوم في عام 2010 مقابل 182 ألف برميل/يوم في عام 2009 أي بنحو 0.7 في المائة، كما تراجع إنتاج النفط خلال نفس الفترة بشكل طفيف وواقع 0.4 في المائة في تونس، وفي الجزائر من 1216 ألف برميل/يوم إلى 1199 ألف برميل/يوم، أي بنسبة 1.4 في المائة. وتراجع إنتاج النفط في السعودية إلى حوالي 8135 ألف برميل/يوم في عام 2010 مقابل 8184 ألف برميل/يوم في عام 2009، أي بنسبة إنخفاض 0.6 في المائة، و تراجع أيضا إنتاج قطر إلى 726 ألف برميل/يوم في عام 2010 مقابل 733 ألف برميل/يوم في العام السابق، وإنتاج مصر إلى حوالي 554 ألف برميل/يوم مقابل 564 ألف برميل/يوم، كما تراجع إنتاج اليمن إلى 275 ألف برميل/يوم مقابل 284 ألف برميل/يوم في عام 2009.

أما الإنتاج العالمي من سوائل الغاز الطبيعي<sup>(3)</sup>، فقد تراجع في عام 2010 إلى 9179 ألف برميل/يوم بالمقارنة مع 9223 ألف برميل/يوم خلال العام السابق، أي بنسبة حوالي 0.5 في المائة. وبلغ إنتاج الدول العربية من سوائل الغاز الطبيعي 3481 ألف برميل/يوم وهو ذات المستوى المسجل في عام 2009، ليستأثر بنحو 38 في المائة من إجمالي الإنتاج العالمي.

#### الغاز الطبيعي المسوق<sup>(4)</sup>

وفيما يخص الغاز الطبيعي المسوق على المستوى العالمي إنخفضت الكميات المسوقة من الغاز الطبيعي في عام 2009 بحوالي 2.4 في المائة لتصل إلى نحو 3.0 تريليون متر مكعب. وشكلت حصة الدول العربية مجتمعة 14.6 في المائة من الإجمالي العالمي، مقارنة بحصة 14.1 في المائة في عام 2008. وقد ارتفع إجمالي الغاز المسوق في الدول العربية من 432.8 مليار متر مكعب في عام 2008 إلى 435.4 مليار متر مكعب في عام 2009 أي بزيادة بلغت نسبتها 0.6 في المائة.

(3) سوائيل الغاز الطبيعي هي تلك الأجزاء من الغاز التي تستخلص كسوائيل في أجهزة الفصل ومرافق الحقل أو وحدات معالجة الغاز، وتشمل على الإيثان والبروبان والبيوتان والبنتان ومكثفات أخرى.

(4) الغاز الطبيعي المسوق هو الغاز المنتج باستثناء الغاز المحروق والغاز المعاد حقنه في المكامن أو الفاقد.

وعلى مستوى الدول العربية فرادى، انخفضت الكميات المسوقة في سبع دول عربية، حيث انخفضت في كل من الإمارات بمعدل 2.8 في المائة، لتصل إلى 48.8 مليار متر مكعب في عام 2009 ، والجزائر بمعدل 5.9 في المائة لتصل إلى 81.4 مليار متر مكعب، والسعودية بمعدل 2.5 في المائة لتصل إلى 78.45 مليار متر مكعب، وسورية بمعدل 0.8 في المائة لتصل إلى 5.95 مليار متر مكعب. كما تراجع في العراق بمعدل 38.9 في المائة لتصل إلى 1.1 مليار متر مكعب، وفي الكويت بمعدل 9.5 في المائة لتصل إلى حوالي 11.5 مليار متر مكعب في عام 2009. وفي عمان بمعدل 2.8 في المائة لتصل إلى حوالي 24.5 مليار متر مكعب. وفي المقابل ارتفعت الكميات المسوقة من الغاز في بقية الدول العربية (باستثناء ليبيا التي حافظت على مستوياتها المسجلة في عام 2008) بنسب متفاوتة تراوحت بين 16 في المائة في قطر و0.8 في المائة في البحرين، الملحق (5/5).

### مصادر الطاقة الأخرى

ارتفع إنتاج العالم من الفحم من حوالي 3337 مليون طن مكافئ نفط عام 2008 إلى حوالي 3409 مليون طن مكافئ نفط عام 2009. وجاءت الصين في طليعة الدول المنتجة، حيث وصل إنتاجها خلال عام 2009 إلى حوالي 1553 مليون طن مكافئ نفط، أي ما يعادل 45.6 في المائة من إجمالي الإنتاج العالمي. أما في الدول العربية فلم تحدث تطورات تذكر في مجال صناعة الفحم واستخراجه الذي ينحصر حالياً في منجم المغارة – شبه جزيرة سيناء في مصر. وتعمل المغرب على إعادة استثمار الفحم من بعض مناجمها التي كانت قد أغلقتها منذ فترة.

أما فيما يخص الطاقة النووية، فقد بلغ إنتاجها ما يعادل 610.5 مليون طن مكافئ نفط في عام 2009 مسجلة انخفاضاً بنسبة 1.3 في المائة مقارنة بعام 2008، وبلغ عدد المفاعلات العاملة في العالم في نهاية عام 2010، 441 مفاعلاً طاقتها الإجمالية 374682 ميغاواط كهرباء، علاوة على 65 مفاعلاً قيد الإنشاء طاقتها 62084 ميغاواط. وقد ولدت المفاعلات العاملة خلال عام 2009 حوالي 2698 تيراواط<sup>(5)</sup> ساعة من الكهرباء.

وبالنسبة لإنتاج الطاقة من المصادر المائية، فقد تم إنتاج 740.3 مليون طن مكافئ نفط في عام 2009، أي ما يزيد على 6.0 في المائة من إجمالي الإنتاج من المصادر الرئيسية للطاقة. يذكر أن الطاقات المركبة من الطاقة الكهرومائية في العالم في نهاية عام 2008 بلغت حوالي 874 جيغاواط مقارنة مع حوالي 848.5 جيغاواط في نهاية عام 2007. تستغل العديد من الدول العربية التي تتوفر لديها مصادر مائية، الطاقة الكهرومائية في توليد الكهرباء، خاصة في مصر والعراق والجزائر وسورية ولبنان وتونس والمغرب والسودان. وقد بلغ إجمالي الطاقات المركبة من الطاقة الكهرومائية خلال عام 2008 في الدول العربية كما يلي: مصر (2800 ميغاواط)، العراق (2513 ميغاواط)، المغرب (1730 ميغاواط)، سورية (1115 ميغاواط)، السودان (1342 ميغاواط)، الجزائر (228 ميغاواط)، تونس (66 ميغاواط)، لبنان (13 ميغاواط).

(5) ميغاواط تساوي مليون واط، وتيراواط تعادل ألف مليار واط، أي (10<sup>12</sup>) واط.

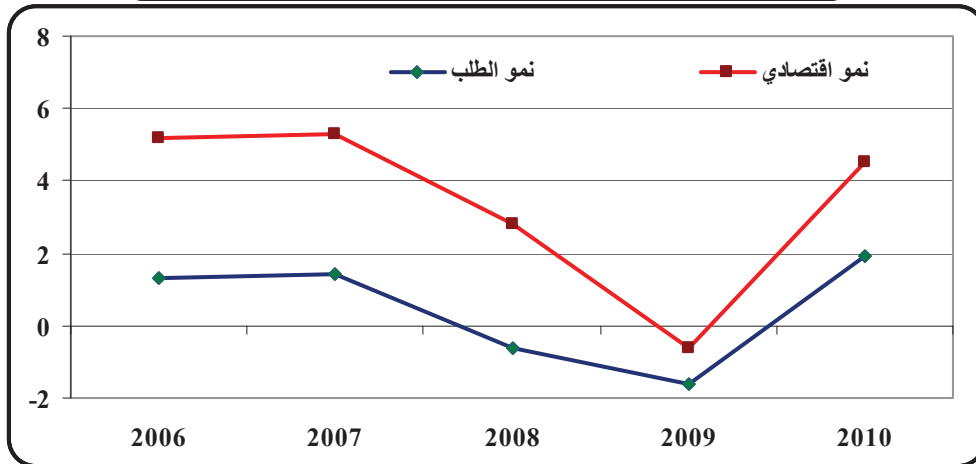
## الطلب على الطاقة

### الطلب العالمي

بلغ الطلب العالمي على الطاقة خلال عام 2010 نحو 12002.4 مليون طن مكافئ نفط (ما يعادل حوالي 246.5 مليون برميل مكافئ نفط يومياً) وبزيادة نحو 5.6 في المائة بالمقارنة مع عام 2009. استأثرت الدول الصناعية بحصة 46.4 في المائة مقابل نحو 8.5 في المائة للدول المتحولة و45.1 في المائة لبقية دول العالم. وقد شكل الطلب على النفط حوالي 33.6 في المائة من إجمالي الطلب العالمي على الطاقة لعام 2010، وبلغت حصة الفحم 29.6 في المائة، والغاز الطبيعي 23.8 في المائة، والطاقة الكهرومائية 6.5 في المائة، والطاقة النووية 5.2 في المائة، والطاقة المتجددة 1.3 في المائة خلال العام المذكور.

بعد التراجع الذي حصل في الطلب العالمي على النفط خلال عامي 2008 و 2009 بواقع 0.4 و 1.5 مليون برميل/يوم على التوالي متأثراً بتداعيات الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد العالمي، تعافى الطلب خلال عام 2010 مرتفعاً بحوالي 1.6 مليون ب/ي ليصل إلى 86.1 مليون ب/ي مقارنة مع 84.5 مليون ب/ي في عام 2009. هذا وقد اتضحت خلال العام العلاقة الطردية بين النمو الاقتصادي والطلب العالمي على النفط، إذ أن انتعاش أداء الاقتصاد العالمي ونموه بمعدل 5 في المائة خلال عام 2010 (بعد التراجع بمعدل 0.5 في المائة خلال عام 2009) صاحبه الارتفاع في معدل النمو في الطلب على النفط، بحدود 2 في المائة في عام 2010، الشكل (4).

الشكل (4) : النمو الاقتصادي العالمي والنمو في الطلب على النفط، 2006-2010  
( في المائة )



المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبتترول، تقرير الأمين العام السنوي، 2010.



وقد تباينت مستويات الطلب العالمي على النفط خلال عام 2010، حيث ارتفع مستوى الطلب في الدول الصناعية بنحو 0.5 مليون ب/ي ليصل إلى 46.0 مليون ب/ي على الرغم من إنخفاض حصتها من إجمالي الطلب العالمي على النفط من 53.8 في المائة في عام 2009 إلى 53.4 في المائة في عام 2010. كما ارتفع مستوى الطلب في دول العالم الأخرى بأكثر من 1 مليون ب/ي ليصل إلى 40.1 مليون برميل/يوم لتزداد حصتها من 46.2 في المائة في عام 2009 إلى 46.6 في المائة في عام 2010. وقد استحوذ الطلب الصيني، الذي يعد المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي الآسيوي على 45.5 في المائة من الزيادة في طلب الدول النامية مجتمعة، حيث ارتفع بمقدار 500 ألف ب/ي ليصل إلى 8.8 مليون ب/ي في عام 2010، هذا في حين حافظت الدول المتحولة على مستويات الطلب المسجلة في العام السابق، الجدول رقم (1).

**الجدول رقم (1)**  
**الطلب العالمي على النفط وفق المجموعات الدولية**  
**2010-2006**

2010 <sup>(1)</sup>	2009	2008	2007	2006	
					<b>الدول الصناعية</b>
46.0	45.5	47.6	49.4	49.6	مليون ب/ي
1.1	4.4-	3.6-	0.4-	0.4-	الزيادة السنوية (في المائة)
					<b>دول العالم الأخرى<sup>(2)</sup></b>
40.1	39.0	38.4	37.0	35.6	مليون ب/ي
2.8	1.6	3.8	3.9	4.4	الزيادة السنوية (في المائة)
					<b>إجمالي العالم</b>
86.1	84.5	86.0	86.4	85.2	مليون ب/ي
1.9	1.7-	0.5-	1.4	1.5	الزيادة السنوية (في المائة)

(1) بيانات تقديرية.

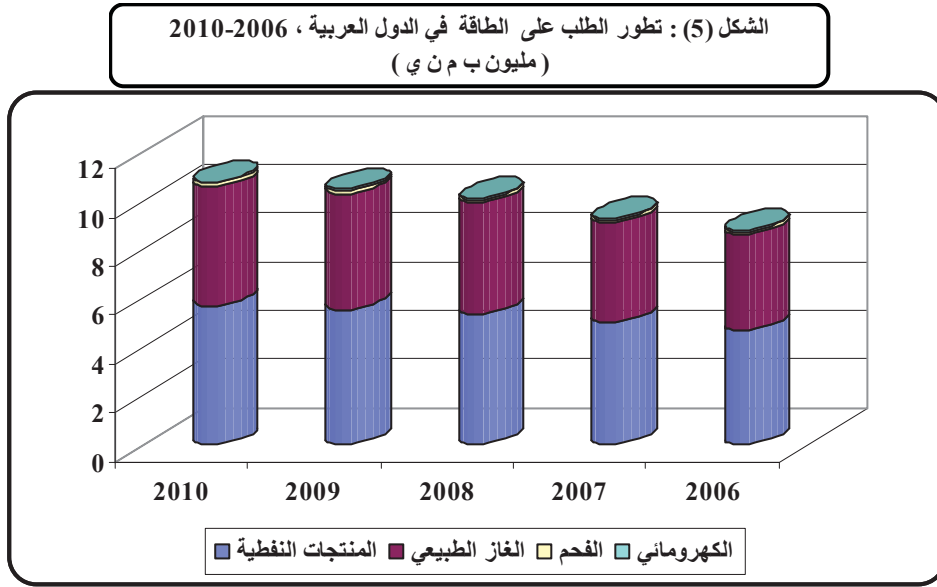
(2) تضم كلا من الدول النامية والدول المتحولة.

المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترو (أوابك)، تقرير الأمين العام السنوي، 2010.

### الطلب في الدول العربية

يتسم الطلب على الطاقة في الدول العربية بالاعتماد على النفط كمصدر رئيسي لتغطية إحتياجات الطاقة فيها حيث يلبي 52.9 في المائة من إجمالي استهلاكها من الطاقة في عام 2010. ويأتي الغاز الطبيعي في المركز الثاني حيث بلغت حصته 45.4 في المائة من إجمالي الاستهلاك. بينما تقوم مصادر الطاقة الأخرى وأهمها الطاقة الكهرومائية والفحم بدور ثانوي ومتناقص بصورة مستمرة، إذ لا تتجاوز حصتها معاً 1.7 في المائة في عام 2010.

ولقد ارتفع الطلب على الطاقة في الدول العربية في عام 2010 بنسبة 2.9 في المائة ليصل إجمالي الطلب إلى حوالي 10.8 مليون برميل مكافئ نفط يوميا (ب م ن ي) بالمقارنة مع 10.5 مليون ب م ن ي في عام 2009، الملحق (6/5) والشكل (5).



المصدر: الملحق (6/5).

وجاءت الزيادة في الطلب على الطاقة بصورة رئيسية من ست دول عربية هي: السعودية (80 ألف ب م ن ي)، مصر (40 ألف ب م ن ي)، الإمارات (31 ألف ب م ن ي)، قطر (26 ألف ب م ن ي)، والعراق (22 ألف ب م ن ي). والجزائر (20 ألف ب م ن ي). ويمثل حجم استهلاك السعودية حوالي 27.7 في المائة من إجمالي استهلاك الطاقة في الدول العربية في عام 2010، وتأتي الإمارات في المركز الثاني بنسبة 13.7 في المائة، ومصر في المركز الثالث بنسبة 12.9 في المائة، والعراق بنسبة 6.5 في المائة، وقطر بنسبة 6.1 في المائة والجزائر بنسبة 6 في المائة. ويعزى التباين في استهلاك الطاقة ضمن الدول العربية إلى العديد من العوامل التي تتمثل بصورة أساسية في اختلاف مستويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وما تعكسه من اختلاف درجات عملية التصنيع من ناحية، ودرجات الرفاهة المتباينة التي وصلتها الدول العربية من ناحية أخرى. هذا بالإضافة إلى النمو السكاني المتسارع والموارد المتاحة للدولة من الاحتياطات الهيدروكربونية ودرجة استغلالها. وتلعب كل هذه العوامل دورا حاسما في تطور مستوى استهلاك الطاقة في الدول العربية.

وفي جانب متوسط استهلاك الفرد من الطاقة في الدول العربية، فقد تزايد بمعدل 3 في المائة سنويا خلال الفترة 2006 – 2010 لكنه لا يزال متواضعا حيث بلغ حوالي 11.4 برميل مكافئ نفط (ب م ن) في عام 2010 بالمقارنة مع 10.2 ب م ن في عام 2006. ويخفي هذا المتوسط التباين الكبير فيما بين الدول العربية فرادى، حيث يتراوح المتوسط بين 6 ب م ن في تونس و 134.6 ب م ن في قطر.

## المنتجات البترولية

حصل تباطؤ ملحوظ في نمو استهلاك المنتجات البترولية في الدول العربية في عام 2010، وللسنة الثانية على التوالي نتيجة لانحسار آثار الأزمة المالية العالمية على اقتصادات الدول العربية، حيث ارتفع هذا الاستهلاك بمعدل 3 في المائة في عام 2010، بعد أن انخفض بنسبة 3.4 في المائة في عام 2009 و 7.3 في المائة في عام 2008. وبلغ حجم استهلاك المنتجات النفطية في الدول العربية 5.7 مليون ب م ن ي في عام 2010 مقارنة مع أقل من 5.6 مليون ب م ن ي في عام 2009. وبلغت حصة الدول العربية من إجمالي استهلاك النفط في العالم حوالي 6.6 في المائة في عام 2010، بينما بلغت حصة الدول الصناعية 53.4 في المائة، و 41.1 في المائة للاقتصادات الناشئة و 5.5 في المائة للدول المتحولة.

وجاء الجزء الأكبر من الزيادة في حجم الاستهلاك في عام 2010 بشكل أساسي من ثلاث دول، هي السعودية التي بلغ حجم الزيادة فيها 50 ألف ب م ن ي، و مصر بزيادة 20 ألف ب م ن ي، وزيادة بمقدار 18 ألف ب م ن ي في العراق. يذكر أن مجموع استهلاك هذه الدول الثلاث من المنتجات البترولية يشكل حوالي 53 في المائة من إجمالي استهلاك الدول العربية في عام 2010. حيث استحوذت السعودية على 32 في المائة من الإجمالي، يليها مصر بحصة 12.2 في المائة، والعراق بحصة 8.7 في المائة.

وفيما يتعلق بحصة المنتجات البترولية من إجمالي استهلاك الطاقة في الدول العربية في عام 2010، تلبى تلك المنتجات أكثر من نصف احتياجات الطاقة في كل من الكويت التي وصلت حصة المنتجات البترولية فيها إلى 85.4 في المائة من إجمالي استهلاك الطاقة، وسورية 71.5 في المائة، والعراق 71.4 في المائة، وتونس 65.1 في المائة، والسعودية 60.7 في المائة، والجزائر 51.2 في المائة، ومصر 50.1 في المائة.

وفيما يخص التوزيع النسبي للمنتجات البترولية المستهلكة في الدول العربية في عام 2010، يحتل زيت الغاز / الديزل المرتبة الأولى حيث بلغت حصته 32 في المائة من الإجمالي، ويأتي الغازولين في المرتبة الثانية بحصة وصلت إلى 21.6 في المائة، ويأتي زيت الوقود في المرتبة الثالثة بنسبة 21 في المائة، ثم غاز البترول المسال بحصة وصلت إلى 7.5 في المائة، وبلغت نسبة وقود الطائرات 4.7 في المائة، وأخيرا الكيروسين بحصة 1.8 في المائة. ولا يزال النفط الخام يستخدم بصورة مباشرة كوقود سواء في محطات الكهرباء أو في مصافي التكرير في عدد من الدول العربية. وبلغت حصة النفط الخام 8.7 في المائة من إجمالي استهلاك المنتجات البترولية خلال العام، الجدول رقم (2).

الجدول رقم (2)  
التوزيع النسبي للمنتجات البترولية المستهلكة في الدول العربية  
عام 2010

المنتج	الكمية (ألف ب م ن ي)	الحصة من الإجمالي (في المائة)
زيت الغاز/الديزل	1831.7	32
الغازولين	1236.4	21.6
زيت الوقود	1202	21
غاز البترول المسال	429.3	7.5
وقود الطائرات	269.0	4.7
الكيروسين	103	1.8
نفط خام	498	8.7
منتجات أخرى	154.6	2.7
<b>الإجمالي</b>	<b>5724</b>	<b>100.0</b>

المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، تقرير الأمين العام السنوي، 2010.

### الغاز الطبيعي

يحتل الغاز الطبيعي المرتبة الثانية في تغطية متطلبات الطاقة في الدول العربية، والتي بذلت جهوداً كبيرة للتوسع في استغلال الغاز الطبيعي وزيادة الاعتماد عليه في سد متطلباتها من الطاقة. ولقد أدت هذه الجهود إلى ارتفاع استهلاك الغاز الطبيعي بمعدلات سنوية متزايدة وخاصة خلال السنوات الأخيرة. فقد وصل حجم استهلاك الغاز الطبيعي إلى 4.9 مليون ب م ن ي في عام 2010 مقابل حوالي 4.8 مليون ب م ن ي في عام 2009. وأدى ذلك بدوره إلى الحفاظ على الأهمية النسبية في موازين الطاقة عند حدود 45.4 في المائة من إجمالي استهلاك الطاقة في الدول العربية في عام 2010. وتستحوذ كل من السعودية، الإمارات، مصر، قطر، والجزائر على 76.6 في المائة من إجمالي استهلاك الغاز الطبيعي في الدول العربية في عام 2010.

### الطاقة الكهرومائية

تتمتع الدول العربية بإمكانيات محدودة لتوليد الطاقة الكهرومائية نظراً لضعف المصادر المائية المتاحة واللازمة لإنشاء محطات الطاقة الكهرومائية. لذلك تساهم هذه الطاقة بصورة محدودة في موازين الطاقة للدول العربية، حيث توجد بعض الإمكانيات البسيطة لتوليد الطاقة الكهرومائية في عدد من الدول العربية، وهي: مصر، العراق، المغرب، السودان، سورية، لبنان، الجزائر، وتونس. ويقدر حجم استهلاك الطاقة الكهرومائية في هذه الدول بحوالي 141 ألف ب م ن ي في عام 2010. هذا ولا تتجاوز حصة الطاقة الكهرومائية من إجمالي استهلاك الطاقة في الدول العربية 1.3 في المائة في عام 2010.

## الفحم

تعتبر مساهمة الفحم محدودة جداً في ميزان الطاقة ولعدد قليل من الدول العربية، وهذه الدول هي: مصر، الجزائر، المغرب، ولبنان. ويقدر إجمالي إستهلاك هذه الدول الأربع بحوالي 47 ألف ب م ن ي في عام 2010 بالمقارنة مع 36 ألف ب م ن ي في عام 2006. وحافظ الفحم على حصته السابقة من إجمالي استهلاك الطاقة في الدول العربية والتي هي بحدود 0.4 في المائة.

## المخزون

تعتبر حركة المخزون النفطي وخاصة في الدول الصناعية أحد المؤشرات المؤثرة في سوق النفط والأسعار، خصوصاً خلال فترات الأزمات، حيث أن عملية بناء المخزون تعني زيادة في الطلب على النفط وعملية السحب من المخزون تعني إمدادات نفط إضافية في السوق.

ورغم التطورات التي مرت بها أسعار النفط خلال السنوات القليلة الأخيرة، والتي تمثلت بعبور أسعار سلة أوبك حاجز 140 دولار/ برميل ووصول النفط الأمريكي الخفيف إلى ما يقارب 150 دولار/ برميل في بداية شهر يوليو 2008، ومن ثم انخفاضها إلى حوالي 35 دولار برميل في نهاية العام المذكور، فقد استمر مستوى المخزون النفطي العالمي في التصاعد المستمر خلال تلك الفترة ليصل إجمالي المخزون النفطي العالمي، الذي يشتمل على المخزون التجاري والاستراتيجي، إلى 7047 مليون برميل في نهاية الربع الرابع من عام 2010، مرتفعاً بحدود 100 مليون برميل، بما يعادل 1.4 في المائة بالمقارنة مع المستويات السائدة في نهاية الربع المناظر من عام 2009. وقد زاد ذلك من كفاية المخزون التجاري في الدول الصناعية لتصل إلى حوالي 60 يوم في نهاية عام 2010، بالمقارنة مع 58 يوم في عام 2009. ومما تجدر الإشارة إليه، أن التخفيض الكبير الذي أجرته منظمة أوبك في سقف إنتاجها في بداية عام 2009 والذي استمر تطبيقه لغاية نهاية عام 2010 قد ساهم في تخفيض الفائض في الإمدادات في السوق مما أدى إلى تقليص الزيادة في المخزون في الدول الصناعية، الملحق (7/5).

## الأسعار

### أسعار النفط الخام

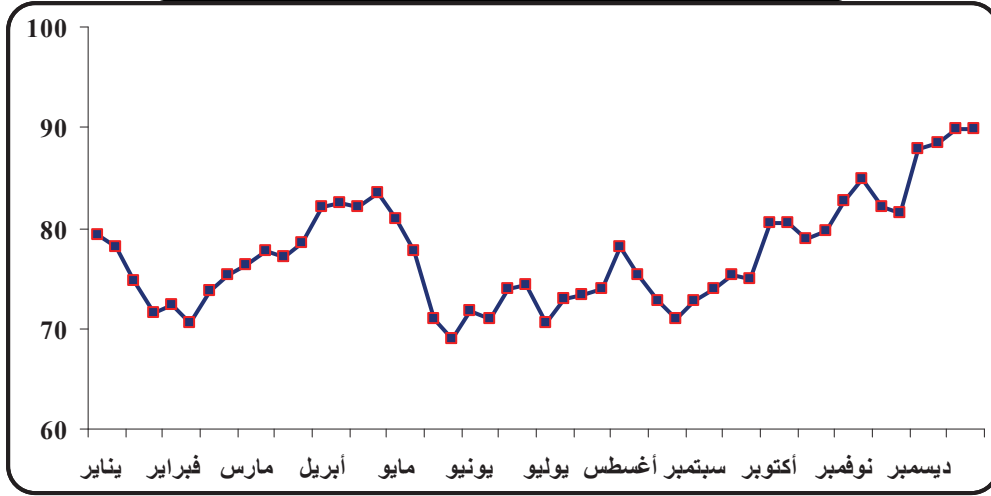
بلغ معدل سعر خامات سلة أوبك 77.4 دولار/ برميل في عام 2010، بالمقارنة مع 61 دولار/ برميل في عام 2009، أي بارتفاع قدره 16.4 دولار/ برميل، ونسبته 26.9 في المائة. ويعزى ذلك بالدرجة الأولى إلى حالة الانتعاش

الاقتصادي العالمي من الأزمة المالية العالمية. وبالرغم من ارتفاع أسعار النفط إلى ما فوق 90 دولار/ برميل في نهاية عام 2010، فقد اتسمت الأسعار باستقرار نسبي خلال العام بالمقارنة مع حركة الأسعار خلال العامين السابقين، وحيث استقر معدل سعر خامات أوبك في حدود 70 – 80 دولار برميل في أغلب الأوقات خلال عام 2010.

ويعزى تصاعد معدلات الأسعار واستقرارها نسبياً خلال عام 2010 إلى تضافر العديد من العوامل، بعضها له علاقة بأساسيات السوق، وبعضها الآخر ليس لها علاقة مباشرة بأساسيات السوق.

- إن استمرار منظمة أوبك بالمحافظة على سياساتها الإنتاجية من دون تغيير، واستمرار تطبيق التخفيض في إنتاجها، الذي سرى منذ بداية عام 2009، واستمر طيلة عامي 2009 و2010، ساعد في تقليص حجم الفائض في المعروض النفطي في السوق وكان عاملاً حاسماً في استقرار الأسعار.
- أدت برامج التحفيز الاقتصادي والتي اعتمدها دول عديدة في العالم إلى انتعاش اقتصادي والذي انعكس بدوره بشكل ايجابي على تحفيز الطلب على النفط ومن ثم ارتفاع مستويات الأسعار. إلا أن توفر طاقة فائضة في الحلقات المختلفة لسلسلة الصناعة النفطية ساعد على تخفيف حدة ارتفاع الأسعار.
- الإجماع الذي تولد لدى معظم الدول المنتجة والمستهلكة على حد سواء على ضرورة أن تكون الأسعار مناسبة بشكل يضمن جذب الإستثمارات الضرورية لصناعة النفط من جهة، وعدم تأثرها سلبياً على النمو الاقتصادي العالمي من جهة أخرى.
- رغم الإجراءات التي اتخذتها بعض الدول الصناعية للحد من التقلبات الكبيرة في الأسعار والمضاربات المفرطة في السوق، كان للمضاربات "والاستثمارات" دور في تذبذب أسعار النفط خلال عام 2010، وخاصة رفعها إلى مستويات يصعب تفسيرها ضمن إطار آليات السوق، في ضوء تزايد اعتبار النفط كسلعة مالية ليس فقط لأغراض المضاربات فحسب بل أيضاً لأغراض الاستثمارات طويلة الأجل من قبل صناديق استثمارية متنوعة.
- ظروف الطقس الشديدة البرودة في أوروبا والولايات المتحدة والذي يمكن اعتباره أحد الدوافع الرئيسية، بالإضافة إلى عوامل أخرى منها المضاربات الأنفة الذكر واشتداد تأثر نمو الطلب العالمي بها، وخاصة في الدول الناشئة كالصين خلال الربع الثالث من العام، مما أدى إلى تصاعد الأسعار إلى مستويات عالية فاقت حاجز 90 دولار/ برميل لسعر سلة أوبك في نهاية عام 2010، الشكل (6).

الشكل (6) : الحركة الأسبوعية لأسعار سلة أوبك، 2010  
(دولار / برميل)



المصدر : منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، تقرير الأمين العام السنوي، 2010.

وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى تزامن المنحنى التصاعدي لأسعار النفط خلال عام 2010 مع تزايد ملحوظ في مستويات المخزون التجاري في الدول الصناعية وبشكل معاكس للعلاقة التقليدية بين الأسعار وحركة المخزون.

وانعكس تصاعد الأسعار ونمط حركة فروقاتها خلال العام، التي تمثلت بتوسع الفروقات بين أسعار النفوط الخفيفة والثقيلة، على مستويات الأسعار الفورية لمختلف الخامات العربية التي سلكت المسلك نفسه، حيث شهدت ارتفاعاً في مستوياتها خلال العام بالمقارنة مع العام السابق و بدرجات متفاوتة. فقد ارتفع الخام الجزائري بواقع 17.9 دولار برميل ليصل إلى 80.3 دولار/ برميل خلال العام، أي بنسبة 28.7 في المائة بالمقارنة مع العام السابق. بينما ارتفع خام الكويت الكويتي بواقع 15.6 دولار/ برميل ليصل إلى 76.3 دولار/ برميل أي بنسبة ارتفاع 25.7 في المائة، ما أدى إلى اتساع الفارق بين الخام الجزائري والكويتي ليصبح 4.0 دولار/ برميل خلال العام بالمقارنة مع 1.7 دولار/ برميل خلال العام السابق.

وفيما يتعلق بالخامات العربية الأخرى، فقد ارتفع الخام العربي الخفيف السعودي بنسبة 26.7 في المائة ليبلغ 77.8 دولار للبرميل، وخام مرفان الإماراتي بنسبة 25.2 في المائة ليصل إلى 79.9 دولار للبرميل، وخام السدرة الليبي بنسبة 28.6 في المائة ليصل إلى 79.1 دولار/ برميل، والخام البحري القطري والبصرة العراقي بنسبة 25.3 في المائة و 26.8 في المائة ليصلا إلى 78.2 و 76.7 دولار/برميل على التوالي خلال العام، الجدول رقم (3).

الجدول رقم (3)  
أسعار بعض النفوط العربية، 2009-2010

(دولار / برميل)

الارتفاع في عام 2010 (في المائة)	متوسط 2010	2010				متوسط 2009	أنواع الخامات
		الربع الرابع	الربع الثالث	الربع الثاني	الربع الأول		
26.7	77.8	84.2	73.8	77.4	75.7	61.4	العربي الخفيف السعودي
25.2	79.9	86.2	75.8	80.0	77.5	63.8	خام مريان الإماراتي
28.7	80.3	87.5	77.9	78.6	77.0	62.4	خليط الصحراء الجزائري
25.7	76.3	82.3	72.0	75.9	74.8	60.7	خام التصدير الكويتي
28.6	79.1	86.2	76.1	77.7	76.2	61.5	السدرة الليبي
26.8	76.7	83.2	73.1	75.5	75.1	60.5	البصرة العراقي
25.3	78.2	84.2	74.1	78.1	76.1	62.4	قطر البحري
28.2	75.4	82.5	72.7	73.9	72.4	58.8	خليط السويس المصري
26.9	78.3	84.5	74.2	78.2	76.2	61.7	عُمان

المصدر : منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، تقرير الأمين العام السنوي، 2010.  
- OPEC Bulletin, Various Issues.

ويتضح أن الارتفاع الذي شهدته أسعار النفط الخام بقيمتها الاسمية والذي بلغ 16.4 دولار للبرميل يفوق الارتفاع في أسعارها الحقيقية المقاسة بأسعار عام 1995 بعد تعديلها، وفق الرقم القياسي الذي يمثل مخفض الناتج المحلي في الدول الصناعية، حيث ارتفع بمقدار 12.4 دولار للبرميل أي بنسبة 25.8 في المائة ليصل متوسطها إلى 60.4 دولار للبرميل في عام 2010، الملحق (9/5).

الأسعار الفورية للمنتجات النفطية

طراً ارتفاع على المتوسط السنوي لأسعار المنتجات النفطية المختلفة خلال عام 2010 في كافة الأسواق الرئيسية في العالم وبنسب متفاوتة حسب السوق ونوع المنتج. وفيما يخص تطور أسعار المنتجات النفطية في الدول العربية، فقد قامت المملكة الأردنية الهاشمية برفع أسعار المنتجات البترولية في أسواقها المحلية، في عام 2010.

فقد بلغ معدل سعر الغازولين في الخليج الأمريكي 91.5 دولار/برميل في عام 2010، أي بارتفاع 18.6 دولار/برميل، وتمثل 25.5 في المائة مقارنة بمعدلات السعر لعام 2009. وفي سوق البحر المتوسط وصل معدل السعر خلال العام إلى 80.5 دولار/برميل، بارتفاع 23.7 دولار/برميل، تمثل 41.7 في المائة بالمقارنة مع العام السابق. وفي سوق روتردام وصل معدل السعر خلال العام إلى 90 دولار/برميل، بارتفاع 24.4 دولار/برميل، تمثل 37.2 في المائة بالمقارنة مع عام 2009. أما بالنسبة لسوق سنغافورة، فقد وصل معدل السعر إلى 88.4 دولار/برميل خلال عام 2010، بزيادة 19.1 دولار برميل، والتي تمثل حوالي 27.6 في المائة مقارنة بأسعار عام 2009.



وبالتالي، فقد حققت السوق الأمريكية أعلى الأسعار من بين الأسواق الأربعة خلال عام 2010، تلتها سوق روتردام ثم سنغافورة وأخيراً سوق البحر المتوسط التي حققت أدنى الأسعار. ويظهر جلياً أن الأسعار في السوق الأمريكية هي الأقل من بين الدول الصناعية الرئيسية بسبب الضرائب المنخفضة في تلك السوق، والتي بلغت حوالي 14.7 في المائة من السعر النهائي للغازولين في شهر أكتوبر 2010 مقارنة بنسبة 31.2 في المائة في كندا، و47.1 في المائة في اليابان، و53.1 في المائة في أسبانيا، وأكثر من 58 في المائة في بعض الدول الأوروبية الأخرى (ألمانيا 63.7 في المائة، وبريطانيا 64.6 في المائة، وفرنسا 61.7 في المائة، وإيطاليا 58.4 في المائة) خلال الفترة نفسها.

ولازالت مستويات أسعار زيت الغاز بشكلها المطلق خلال عام 2010 في معظم الأسواق (باستثناء السوق الأمريكية) تفوق أسعار كل من الغازولين وزيت الوقود، ويعود ذلك إلى الطلب المستمر على المنتج صيفاً وشتاءً، وخصوصاً في قطاع المواصلات وقطاع التدفئة والتبريد وتوليد الكهرباء في بعض الدول كالصين. وقد استأثرت السوق الأمريكية بأعلى نسبة زيادة حيث بلغت 31.1 في المائة مقارنة بمعدل عام 2009 ليصل معدل السعر إلى 88.1 دولار/برميل خلال السنة. وجاءت سوق روتردام بنسبة ارتفاع 30.1 في المائة ليصل معدل السعر إلى 90.4 دولار/برميل، ثم سوق سنغافورة بارتفاع بنسبة 28.9 في المائة ليصل معدل السعر إلى 90.9 دولار/برميل. وأخيراً سوق البحر المتوسط بزيادة نسبتها 16.9 في المائة ليصل معدل السعر إلى 89.4 دولار/برميل.

وارتفعت أسعار زيت الوقود خلال عام 2010 في جميع الأسواق، حيث وصل معدلها في السوق الأمريكية إلى 71.8 دولار/برميل، بارتفاع 24.7 في المائة بالمقارنة مع عام 2009، وفي سوق سنغافورة وصل إلى 73 دولار/برميل، بارتفاع 27.6 في المائة بالمقارنة مع العام السابق، ووصل إلى 71.5 دولار/برميل في سوق البحر المتوسط، بارتفاع 28.8 في المائة بالمقارنة مع عام 2009. أما في سوق روتردام، فقد وصل السعر إلى 72 دولار/برميل خلال العام، بارتفاع 32.6 في المائة بالمقارنة مع العام السابق.

#### أسعار الشحن

شهدت أسعار شحن النفط الخام ولكافة الاتجاهات الجغرافية الرئيسية ارتفاعاً مقارنة بالمستويات التي وصلتها خلال عام 2009 لأسباب أهمها الانتعاش الاقتصادي وما أدى إليه ذلك من ارتفاع في الطلب على النفط والذي انعكس في النهاية إلى تزايد في حجم تجارة النفط الدولية وبالتالي ارتفاع في الطلب على الناقلات بكافة أشكالها في كافة الاتجاهات.

بلغ معدل سعر الشحن خلال عام 2010 لشحنات النفط المتجهة من موانئ الخليج العربي إلى الشرق (للناقلات الكبيرة VLCC بحمولة 230 – 280 ألف طن ساكن) 73 نقطة على المقياس العالمي (World Scale-WS)<sup>(6)</sup>، بارتفاع 31 نقطة، والتي تمثل حوالي 74 في المائة مقارنة بمعدل سعر الشحن لعام 2009.

<sup>(6)</sup> المقياس العالمي (World Scale) هو طريقة مستخدمة لاحتساب أسعار الشحن، حيث أن نقطة واحدة على المقياس العالمي تعني 1 في المائة من سعر النقل القياسي لذلك الاتجاه في كتاب (World Scale) الذي ينشر سنوياً من قبل (World Scale Association) ويتضمن قائمة من الأسعار بصيغة دولار/طن تمثل (World Scale 100) لكل الاتجاهات الرئيسية في العالم.

أما بالنسبة لمعدل أسعار الشحن للشحنات المتجهة من الخليج العربي إلى الغرب (270 – 285 ألف طن ساكن) فقد وصل خلال عام 2010 إلى 51 نقطة على المقياس العالمي، وبارتفاع مقداره 20 نقطة، والتي تمثل 64.5 في المائة مقارنة بمعدل عام 2009. كما طرأ ارتفاع أيضاً بالنسبة لأسعار الشحن ضمن منطقة البحر الأبيض المتوسط وبالناقلات الصغيرة أو متوسطة الحجم (80 – 85 ألف طن ساكن) حيث وصل معدل سعر الشحن خلال عام 2010 إلى 117 نقطة على المقياس العالمي، وبزيادة 34 نقطة، والتي تمثل حوالي 41 في المائة مقارنة بمعدل عام 2009.

أما بالنسبة لوجهة البحر المتوسط، فقد استهلت عام 2010 بمستوى 123 نقطة ثم استمرت بالانخفاض تارة والارتفاع تارة أخرى لغاية وصولها إلى الحد الأعلى 174 نقطة خلال شهر مايو، أعقبها فترة أخرى من التقلبات خلال الأشهر المتبقية من العام لتسجل أدنى مستوياتها خلال شهر سبتمبر بواقع 87 نقطة.

### أسعار الغاز الطبيعي

شهدت معدلات أسعار الغاز الطبيعي، سواء المنقول بواسطة خطوط الأنابيب أو الغاز الطبيعي المسيل، ارتفاعاً في معظم الأسواق الرئيسية خلال عام 2010 بالمقارنة مع معدلاتها خلال عام 2009، حيث ارتفع معدل سعر الغاز الطبيعي المسيل الواصل إلى اليابان خلال عام 2010 بنسبة 21 في المائة ليصل إلى 10.9 دولار لكل مليون وحدة حرارية بريطانية، وإلى كوريا بنسبة 5.2 في المائة ليصل إلى 10.1 دولار لكل مليون وحدة حرارية بريطانية. كما ارتفع معدل سعر الغاز الطبيعي المنقول عبر الأنابيب في كندا بنسبة 8.8 في المائة ليصل إلى 3.7 دولار لكل مليون وحدة حرارية بريطانية، وفي الولايات المتحدة بنسبة 12.8 في المائة ليصل إلى 4.4 دولار لكل وحدة حرارية بريطانية، وفي المملكة المتحدة بنسبة 34.7 في المائة ليصل إلى 6.6 دولار لكل مليون وحدة حرارية بريطانية. وفي المقابل انخفض السعر في ألمانيا بنسبة 5.9 في المائة ليصل إلى 8.0 دولار لكل مليون وحدة حرارية بريطانية، الجدول رقم (4).

#### الجدول رقم (4)

#### أسعار الغاز الطبيعي بنوعيه في بعض المناطق المختلفة

(2010-2006)

(دولار لكل مليون وحدة حرارية بريطانية)

	الغاز الطبيعي المنقول بواسطة الأنابيب					
	الغاز الطبيعي المسال	اليابان	كندا	الولايات المتحدة	بريطانيا	
كوريا						
	9.2	7.0	5.8	6.8	7.9	7.8
	9.5	7.8	6.2	6.9	6.0	8.0
	13.8	12.5	8.0	8.8	10.8	11.6
	9.6	9.0	3.4	3.9	4.9	8.5
	10.1	10.9	3.7	4.4	6.6	8.0
						<b>2006</b>
						<b>2007</b>
						<b>2008</b>
						<b>2009</b>
						<b>2010</b>

المصدر: النشرة الإحصائية السنوية، شركة برتش بتروليوم، 2011.

## صادرات النفط والغاز الطبيعي

بلغ إجمالي الصادرات العالمية من النفط الخام ومنتجاته نحو 53.5 مليون ب/ي في عام 2010، مرتفعة بحوالي 1.2 مليون ب/ي أي بنسبة 2.3 في المائة مقارنة بالعام السابق. وقد استأثرت منطقة الشرق الأوسط بحصة 35.3 في المائة من إجمالي تلك الصادرات، تلتها بلدان الاتحاد السوفيتي السابق بحصة 16 في المائة، ثم منطقة غرب أفريقيا بحصة 8.6 في المائة. وعلى مستوى الدول العربية، شكلت الصادرات النفطية من الدول العربية حوالي 35.5 في المائة من إجمالي الصادرات النفطية العالمية، إذ بلغت نحو 19 مليون ب/ي في عام 2010، مشكلة ارتفاعاً بمقدار 300 ألف ب/ي أي بنسبة 1.6 في المائة مقارنة بحجم صادراتها لعام 2009، الجدول رقم (5).

الجدول رقم (5)  
الصادرات النفطية العالمية في عامي 2009 و2010

(مليون برميل في اليوم)		
2010	2009	
6.3	5.9	أمريكا الشمالية
3.6	3.7	أمريكا اللاتينية
1.9	2.0	الدول الأوروبية
8.5	8.0	الاتحاد السوفيتي السابق
26.4	25.7	الشرق الأوسط وأفريقيا
6.2	5.6	دول آسيا والمحيط الهادي
0.6	1.4	بقية دول العالم
<b>53.5</b>	<b>52.3</b>	<b>الإجمالي العالمي</b>
<b>19</b>	<b>18.7</b>	<b>الدول العربية</b>
<b>35.5</b>	<b>35.7</b>	<b>حصة الدول العربية من الإجمالي ( في المائة )</b>

المصدر: النشرة الإحصائية السنوية، شركة برتش بتروليم، 2011.

والجدير بالذكر أن ست دول عربية، وهي الإمارات و الجزائر والسعودية والعراق والكويت وليبيا قد استحوذت على ما يقارب من 90 في المائة من إجمالي الصادرات النفطية للدول العربية خلال عام 2010. أما فيما يتعلق باتجاهات الصادرات النفطية من الدول العربية، إلى بقية دول العالم خلال عام 2010، فقد استأثرت الدول الأوروبية على حوالي 18.5 في المائة من الصادرات النفطية العربية، واليابان والهند بنسبة 16.7 في المائة و12.5 في المائة على التوالي، وأمريكا الشمالية بحصة 11.6 في المائة، ودول آسيوية أخرى بنسبة 21.3 في المائة، الجدول رقم (6).

الجدول رقم (6)  
إتجاهات الصادرات النفطية العربية في عام 2010

الحصة (في المائة)	الكمية (مليون ب/ي)	
11.6	2.5	أمريكا الشمالية
0.9	0.2	أمريكا اللاتينية
18.5	4.0	الدول الأوروبية
0.9	0.2	استراليا
12	2.6	الصين
12.5	2.7	الهند
16.7	3.6	اليابان
4.2	0.9	سنغافورة
21.3	4.6	دول آسيوية أخرى
1.4	0.3	أفريقيا
<b>100.0</b>	<b>21.6</b>	<b>الإجمالي</b>

المصدر : النشرة الإحصائية السنوية، شركة برتش بتروليوم، 2011.

وارتفع إجمالي الصادرات العالمية من الغاز الطبيعي بنوعيه ( غاز الأنابيب و الغاز الطبيعي المسيل ) بنسبة 11.3 في المائة خلال عام 2010 ليلبغ 975.2 مليار متر مكعب مقارنة بحوالي 876.5 مليار متر مكعب في عام 2009. فقد ارتفعت الكميات المصدرة بواسطة الأنابيب بنسبة 6.9 في المائة لتصل إلى 677.6 مليار متر مكعب في عام 2010، مشكلة حصة 69.5 في المائة من إجمالي صادرات الغاز العالمية في عام 2010 مقارنة بحصة 72.3 في المائة في عام 2009 . كما ارتفعت صادرات الغاز الطبيعي بواسطة الناقلات على شكل غاز طبيعي مسيل بنسبة 22.6 في المائة لتبلغ 297.6 مليار متر مكعب مستأثرة بحصة 30.5 في المائة من إجمالي الصادرات العالمية خلال عام 2010 مقارنة بحصة 27.7 في المائة خلال العام السابق.

وشهدت كميات الغاز الطبيعي المصدرة من الدول العربية إلى الأسواق العالمية، سواء على شكل غاز طبيعي مسيل أو بواسطة خطوط الأنابيب ارتفاعاً في مستوياتها خلال عام 2010 لتصل إلى حوالي 200.5 مليار متر مكعب مقابل 167.6 مليار متر مكعب في عام 2009، أي بزيادة نسبتها 19.6 في المائة مستحوذة على نسبة 20.6 في المائة من الإجمالي العالمي. و احتلت قطر على المرتبة الأولى بين الدول العربية حيث بلغت صادراتها حوالي 95 مليار متر مكعب أي ما نسبته 47.4 في المائة من إجمالي صادرات الدول العربية في عام 2010، تلتها الجزائر في المرتبة الثانية حيث بلغ إجمالي صادراتها حوالي 55.8 مليار متر مكعب بحصة بلغت 27.8 في المائة من إجمالي صادرات الدول العربية، ثم مصر بحصة 7.6 في المائة، فعمان 5.7 في المائة، فليبيا 4.9 في المائة، ثم الإمارات بحصة 3.8 في المائة، وأخيرا اليمن بحصة 2.7 في المائة.

و قد ارتفعت صادرات الغاز الطبيعي العربي عبر الأنابيب من 65.3 مليار متر مكعب عام 2009 الى 70.6 مليار متر مكعب عام 2010، مشكلة ما نسبته 35.2 في المائة من إجمالي الصادرات العربية ونسبة 10.4 في المائة من الإجمالي العالمي لصادرات الغاز الطبيعي عبر الأنابيب. في حين ارتفعت صادرات الدول العربية من الغاز الطبيعي المسيل على ظهر الناقلات من 102.3 مليار متر مكعب في عام 2009 إلى 130 مليار متر مكعب عام 2010 مشكلة بذلك ما نسبته 64.8 و 43.7 في المائة من إجمالي صادرات الغاز المسيل للدول العربية و العالمية لعام 2010 على التوالي، الجدول رقم (7).

#### الجدول رقم (7)

#### صادرات الدول العربية من الغاز الطبيعي بنوعيه في عام 2010

(مليار متر مكعب)

الإجمالي	عبر الناقلات	بواسطة الأنابيب	
55.8	19.3	36.5	الجزائر
11.5	11.5	0.0	عمان
9.8	0.34	9.41	ليبيا
15.2	9.7	5.5	مصر
94.9	75.75	19.15	قطر
7.9	7.9	0.0	الإمارات
5.5	5.5	0	اليمن
200.5	130	70.6	إجمالي الدول العربية
20.6	43.7	10.4	حصة الدول العربية من الإجمالي ( في المائة )

المصدر : النشرة الإحصائية السنوية، شركة برتش بترولوم، 2011.

تستأثر الجزائر بالجزء الأكبر وبنحو 52 في المائة من إجمالي صادرات الدول العربية من الغاز الطبيعي عبر الأنابيب. من جهة أخرى، تشكل صادرات قطر الجزء الأكبر وبنسبة أكثر من 58 في المائة من إجمالي صادرات الدول العربية من الغاز الطبيعي المسيل المصدر على ظهر الناقلات.

وفيما يتعلق باتجاهات صادرات الغاز الطبيعي، تتجه جميع صادرات الجزائر وليبيا من الغاز الطبيعي عبر الأنابيب إلى أوروبا. وتقتصر صادرات قطر عبر الأنابيب على دول المنطقة القريبة المشمولة بمشروع دولفين. كما تقتصر الصادرات المصرية عبر الأنابيب على خط الغاز العربي بشكل رئيسي. وفيما يخص وجهة صادرات الغاز الطبيعي المسيل، غطت صادرات قطر كلاً من أمريكا الشمالية وأمريكا اللاتينية وأوروبا ومنطقة آسيا والمحيط الهادي. واتجهت صادرات الجزائر إلى أوروبا بالإضافة إلى كميات متواضعة إلى كل من أمريكا اللاتينية وآسيا والمحيط الهادي. كما شملت وجهة صادرات مصر أمريكا الشمالية وأمريكا اللاتينية وأوروبا والشرق الأوسط. بينما اقتصرت وجهة صادرات ليبيا على أوروبا. أما بالنسبة لصادرات كل من عمان والإمارات واليمن من الغاز الطبيعي المسيل فقد تركزت في منطقة آسيا والمحيط الهادي بالإضافة إلى كميات قليلة نسبياً اتجهت إلى أوروبا والشرق الأوسط، الجدول رقم (8).

الجدول رقم (8)

اتجاهات صادرات الدول العربية من الغاز الطبيعي بنوعيه في عام 2010

(مليار متر مكعب)

من / إلى	أوروبا	أمريكا الشمالية	أمريكا الجنوبية	آسيا والمحيط الهادي	الشرق الأوسط	أفريقيا	الإجمالي
الجزائر	53.8	0	0.17	0.1	0	1.75	55.80
عمان	0.17	0	0	10.41	0.91	0	11.5
ليبيا	9.75	0	0	0	0	0	9.75
مصر	4.7	2.2	0.6	1.9	5.8	0	15.2
قطر	35.8	2.6	1.0	36.2	19.3	0	94.9
الإمارات	0	0	0	7.6	0.25	0	7.9
اليمن	0.5	1.3	0.1	3.5	0.1	0	5.5
<b>الدول العربية</b>	<b>104.7</b>	<b>6.1</b>	<b>1.9</b>	<b>59.7</b>	<b>26.4</b>	<b>1.75</b>	<b>200.5</b>

المصدر: النشرة الإحصائية السنوية، شركة برتش بتروليوم، 2011.

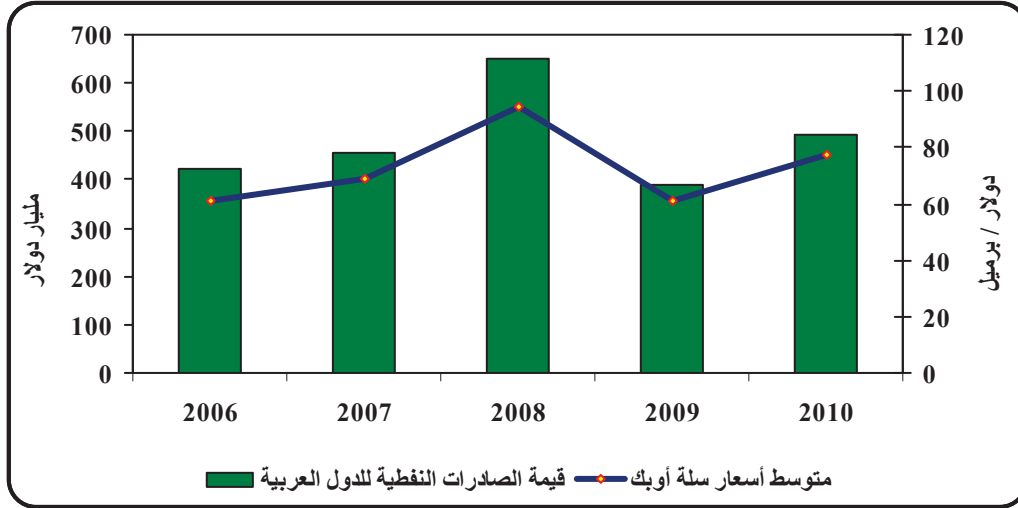
قيمة الصادرات النفطية في الدول العربية<sup>(7)</sup>

إن الارتفاع الذي شهدته معدلات أسعار النفط خلال عام 2010، قد انعكس بشكل ايجابي على قيمة الصادرات النفطية التي تعد المحرك الرئيسي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول العربية المنتجة للنفط، والداعم الرئيسي لإحتياجاتها الخارجية الرسمية من العملة الأجنبية، والمعزز الأساسي للفوائض في ميزانياتها.

ولعل البيانات السنوية المتعلقة بحركة أسعار النفط وقيمة الصادرات النفطية المقدره للدول العربية للفترة 2006 – 2010 تعطي صورة أوضح للآثار التي نجمت عن تغير الأسعار خلال السنوات الأخيرة بسبب تداعيات الأزمة المالية العالمية. ومن خلال تتبع انعكاس التطورات الأخيرة في أسعار النفط على قيمة الصادرات النفطية للدول العربية، تشير التقديرات الأولية إلى بلوغها حوالي 491.5 مليار دولار في عام 2010 بالمقارنة مع 389.5 مليار دولار في عام 2009، أي بزيادة مقدارها 102 مليار دولار، ونسبتها 26.2 في المائة، نتيجة لارتفاع أسعار النفط إلى 77.4 دولار/برميل في عام 2010 بعد أن بلغت 61 دولار/برميل في العام السابق، الشكل (7).

(7) تم تقدير قيمة صادرات النفط الخام في الدول العربية على النحو التالي : تم احتساب حجم صادرات النفط الخام في الدول العربية وذلك بطرح الاستهلاك السنوي من الإنتاج السنوي، وبعد ذلك تم احتساب المعدل السنوي للأسعار الفورية لخامات كل دولة ، وبضرب المعدل السنوي للسعر في حجم الصادرات النفطية السنوية تم تقدير قيمة صادرات النفط الخام للدول العربية.

الشكل (7) : المعدلات النصف السنوية لأسعار النفط وقيمة الصادرات النفطية للدول العربية، 2006-2010



المصدر : منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترو (أوبك)، تقرير الأمين العام السنوي 2010.

وعلى مستوى الدول العربية فرادى، تباينت نسبة الارتفاع من دولة إلى دولة أخرى. فعلى سبيل المثال ارتفعت قيمة الصادرات النفطية بنسبة تراوحت بين 31 إلى 42 في المائة في كل من البحرين والجزائر وليبيا واليمن. وارتفعت في الإمارات بنسبة 29 في المائة، وفي السعودية بنسبة 28 في المائة، وفي قطر بنسبة 27 في المائة، وفي عمان بنسبة 26 في المائة، وفي كل من سورية والعراق بنسبة 24 في المائة، وفي مصر بنسبة 20 في المائة، وفي الكويت والسودان بنسبة 17 في المائة و15 في المائة على التوالي. يذكر أن قيمة الصادرات النفطية للدول العربية بالأسعار الحقيقية لعام 1995 بعد تعديلها وفق مخفض الناتج المحلي الإجمالي في الدول الصناعية، قد ارتفعت من حوالي 306.7 مليار دولار في عام 2009 إلى نحو 383.6 مليار دولار عام 2010، ما يمثل ارتفاعاً بنسبة 25.1 في المائة، الملحق (10/5).